مشاكل السياسات العامة: المكونات وأساليب الصياغة

أ. د. عباس حسين جواد(*)

مقدمة:

تسعى الحكومة الى تحقيق أهداف كثيرة ومتنوعة، وان انجاز هذه الاهداف مرهون بتبني سياسات عامة هادفة تنشد خدمة المجتمع. ويمكن القول ان السياسات العامة هي ماتقوم به الحكومة او تعتزم القيام به من اجل تلبية متطلبات أو حاجات يرغب فيها المواطنون. وبما ان الحكومة هي المسؤولة عن رسم مختلف انواع السياسات العامة منها على سبيل المثال، الرعاية الصحية، التعليم، الامن الداخلي والخارجي، العلاقات الخارجية، الزراعية، الصناعية، حماية البيئة، الحد من الجريمة وغيرها، فإنها تتخذ من هذه السياسات اداة للتخطيط وتنظيم حياة الافراد والمجتمع وتوجيهها نحو الافضل. وعموماً يمكن القول ان السياسات العامة ماهي الا نشاط حكومي يشترك فيه افراد وجماعات من الوسطين الحكومي وغير الحكومي، وتتميز بالتعقيد والصعوبة، وان مستوى هذه الصعوبة يتوقف على عوامل متعددة ومتنوعة اقتصادية واجتماعية وسياسية، فعلى سبيل المثال، في اوقات الرخاء الاقتصادي اذا ارادت الحكومة اصدار قرارات او سياسات عامة لتنفيذ مشاريع ترفيهية، فإن مثل هذه السياسات لاتثير جدلاً او صراعاً سياسياً بين فئات المجتمع وذلك لتوافر التخصيصات المالية اللازمة لتنفيذ مثل هذه المشاريع. واذا اريد اقرار مثل هذه السياسات في اوقات الازمات الاقتصادية فإنها تثير جدلاً قد يؤدي الى صراع وتصبح عملية رسم السياسات العامة اكثر تعقيداً وصعوبة، وفي مثل هذه الحالة، فإن الامر يستلزم من الجهات المعنية في الحكومة اعتماد اسس ومعايير تتسم بالرشد والعقلانية والابتعاد عن الاسراف والتبذير والعمل على ترشيد الانفاق ورفع مستوى الانتاجية وغير ذلك.

(*) عميد كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء.

ان الهدف الرئيس من دراسة السياسات العامة هو الوقوف على مدى سلامة العمل او الفعل الحكومي والتوجيه بضرورة دعمه ومساندته او العمل على تطويره للارتقاء بمستوى فاعليته في حل او معالجة مشاكل المجتمع. وبما ان مشاكل السياسات العامة هي نظام شامل ومعقد فإن المسائل والقضايا التي تتعلق بها تتصف بالتعقيد كما انها لاتعكس فقط وجهات النظر المختلفة حول طبيعة هذه المشاكل، وانما تعبر عن اساليب العمل المختلفة التي يمكن تبنيها في معالجة هذا النوع من المشاكل، لذا يمكن القول ان مسائل وقضايا السياسة العامة تبين الاختلافات حول تعريف كل مشكلة من هذا النوع وتصنيفها وتقويمها فالصياغات المتنوعة لأي مشكلة من هذه المشاكل تحدد الاساليب التي يمكن اعتمادها في تحديد المسائل الخاصة بها.

وقد جاء البحث في ثلاثة اجزاء، خصص الجزء الاول لمناقشة مفهوم مشاكل السياسات العامة، وتناول الجزء الثاني الانواع المتباينة للسياسات العامة، في حين كرس الجزء الثالث نماذج واساليب صياغة مشال السياسات العامة، واختتم البحث بالاستنتاجات والخاتمة.

اهمية وهدف البحث:

ان دراسة السياسات العامة يمكن ان تجري ضمن سياقات منطقية وواقعية تؤدي الى تشجيع الحكومات على تبني السياسات المناسبة لتحقيق الاهداف العامة المحددة بها. فالمهتمون في هذا المجال عليهم ان لايستسلموا لوطأة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الحكومات اليوم. والجدير بالملاحظة ان أفراد المجتمع كثيراً ماتنشأ بينهم مفاهيم متنوعة حول المكونات الاساسية لمشاكل واهداف السياسات العامة وللمختصين دور ريادي في التقريب بين وجهات النظر المتنوعة في هذا المجال بأغناء جوهرة المناقشة وزيادة الوعي السياسي والاداري مما يودي بدوره الى صياغة سليمه لهذا النوع من المشاكل العامة بما يضمن أختيار الحلول المناسبة لها.

أن هذا البحث يهدف الى الاحاطة بطبيعة مشاكل السياسات العامة المعاصرة وتحديد المكونات الرئيسة التي تتطلبها عملية صياغة المشكلة في هذا المجال، اذ ان المعلومات حول طبيعة المشكلة والحلول الممكنة لها لايمكن الحصول عليها الا بمعرفة واستخدام أساليب الصياغة المختلفة التي يستلزم من الباحثين الالمام بها ومعرفة مجالات استخدامها. وبغية

بلوغ هذا البحث هدفه المنشود فإن الباحث استخدم المنهج الوصفي التحليلي في معالجة فقرات البحث.

أولاً: مفهوم مشاكل السياسات العامة:

يمكن تعريف المشكلة بأنها "موقف أو حالة تحرك الحاجات والشعور بعدم الرضا لدى افراد المجتمع، مما يدفعهم لطلب العون لتدخل الحكومة للمساعدة في ازالة مايعانون منه". (smith: 1964: 604) فعلى سبيل المثال: يمكن اعتبار تفشي الجريمة والبطالة، وارتفاع الاسعار (التضخم)، وتفشي الاوبئة، والامراض، وانتشار الآفات الزراعية، وتلوث البيئة، ونقص الغذاء، وصعوبة المواصلات وازدحام الطرق، وتدني مستوى الخدمات العامة، وتفشي الرشوة والمحسوبية، وغيرها، مشاكل تدعو صانعي السياسة العامة لدراستها وتحليلها من أجل وضع المعالجات الضرورية، لأن مشاكل كهذه تثير اهتمام وقلق المجتمع بكامله، او شريحه – أو اكثر – من شرائحه او فئاته الاجتماعية او السياسية. كما عرفت المشكلة بأنها عبارة عن "حاجات غير مشبعه وقيم غير مدركة او مفهومة يمن اشباعها او تحقيقها بالنشاط او الفعل الحكومي.(Dunny: 1979: 98)، وان المعلومات الضرورية لمعرفة طبيعة المشكلة والحلول اللازمة لها يمكن الحصول عليها باستخدام اسليب التحليل المتنوعة. ومما تجدر ملاحظته ان المعنيين بحل المشاكل العامة غالباً مايفشلون في أختيار الحلول المناسبة لمواجهة مشاكل السياسات العامة بسبب فشلهم في أكتشاف او معرفة الاسباب الحقيقية للمشكلة العامة. اذ ان الصياغة الدقيقة للمشكلة ينتج عنها – في الغالب – حلول صحيحة وقد قيل قديما: إذا عرف الداء سهل وصف الدواء فبعض المختصين بصياغة مشاكل السياسات العامة وتحليلها ينظر الى نتائج المشكلة على انها المشكلة ذاتها، لأن النتيجة التي تؤدي اليها المشكلة هي الجانب المنظور منها، مثال ذلك، "كثرة الغيابات او دوران العمل"، الذي تعاني منه بعض المؤسسات الحكومية والخاصة، اذ يتوهم بعض المعنيين بأنها هي المشكلة من غير ان يبحث عن الاسباب التي ادت اليها ونتج عنها تغيب العاملين او تركهم لوظائفهم في هذه المؤسسة العامة او تلك.

ان مشاكل السياسات العامة كثيرة ومتنوعة، ويصعب اتفاق المعنيين على تحديد مكوناتها واسبابها، واساليب التعامل معها، مثل: التضخم، والانكماش، والبطالة، والجريمة، والفقر،

والتلوث، وغيرها. اذ ان هذه المشاكل وأمثالها غالباً ما تتباين وجهات النظر حولها بين المهتمين، ولمعنيين والمختصين انفسهم من جهة، وبينهم وبين المواطنين من جهة اخرى. ففي حين ينظر اليها بعض المعنيين على انها مشاكل حقيقية يعاني منها الجميع – ولابد من وضع الحلول الناجعة لها، بينما يرى البعض الآخر على انها مجرد حالات تتشابك مع تحقيق بعض القيم والحاجات الشخصية لعدد من الافراد، وانها لاتستحق ان تأخذ صفة المشاكل العامة. ويمكن عدّ التلوث من الاسئلة على ذلك، فقد يعده بعضهم حالة طبيعية في المجتمعات المعاصرة، نتيجة للتقدم التقني والحضاري الذي تشهده هذه المجتمعات، وبالتالي لاداعي للاهتمام به، وتخصيص المبالغ، وحشد الموارد للحد منه او معالجته، في حين يراه غيرهم مشكلة تمس افراد المجتمع جميعهم وانه من اللازم عدّه من المشاكل العامة المهمة، التي تحتاج الى وضع الحلول اللازمة لها، وهذا يعتمد على مجموعة من العوامل منها:

١- طبيعة مشكلة التلوث، وهل هي اقتصادية ام اجتماعية أم ادارية أم صحية.

٢- أسبابها المتمثلة بعوادم السيارات، والغازات المتصاعدة من مداخن المصانع المتنوعة، ورمي النفايات والمياه الثقيلة في الانهار ولجداول وغيرها.

٣- مدى خطورة المشكلة ونطاقها واهميتها.

ومن المفيد ان ننوه الى ان المشاكل على كثرتها وتنوعها لاتثير جميعها اهتمام صانعي السياسات العامة، الا عندما تكون واضحة. اذ ان هذا النوع من المشاكل يسبب قلق افراد المجتمع ويدفعهم الى القيام بافعال قد تكون خارجة على الاعراف او القوانين المتبعة وهذا يعني ان بعض المشاكل تأخذ طريقها الى راسمي السياسات العامة، ويهمل بعضها الآخر او يؤجل الى وقت لاحق، وذلك بحسب اهميتها، وتأثيرها على جماعة او اكثر من الجماعات المؤثرة في المجتمع فقد تعيش فئة من المواطنين في بيئة غير ملائمة ولكنهم لايبدون أي تذمر، ولايقومون بأي فعل لتحسين بيئتهم او تغييرها فكأنهم قانعين راضين بوضعهم هذا. أو ان قناعتهم هذه قائمة على عدم امتلاكهم وسائل التأثير في المجتمع. فحالة كهذه لاتعد مشكلة بحسب تعريفها السابق، اذ لم يقم احد بطرحها او ايصالها الى الجهات لحكومية بصيغة مطلب جماعي او مشكلة تحتاج الى حل. فالمشاكل اذن لابد ان تكون واضحة ليسهل ايصالها الى الجهات المعنية في الحكومة. وثمة سؤال آخر يجب الوقوف عنده ومحاولة

الاجابة عنه وهو هل ان المشكلة التي تنال الاهتمام هي التي يعرضها المعنيون بها من متضررين وغيرهم وهل هناك اسلوب آخر لاظهارها؟ الجواب: نعم، فهناك مطالب او قضايا يعرضها أفراد او جهات من غير المتضررين منها، تصبح مشاكل ملحة تستحوذ على جزء كبير من اهتمام صانعي السياسات العامة، مثال ذلك، قيام محرري الصحف، او جماعات المصالح او السياسيين بأثارة الضجيج، والقيام بمجموعة واسعة من الاتصالات حول ارتفاع منسوب المياه الجوفية في منطقة ما، او ارتفاع معدلات حوادث المرور، على سبيل المثال، مما يجعل منها، مشكلة ملحة ومطلباً مستعجلاً يحتاج الى حل، اكثر بكثير مما يفعله الذين يقطنون تلك المنطقة، او المتضررون من حوادث المرور.

وتتميز مشاكل السياسات العامة عن سواها من المشاكل او القضايا بامور منها:

١- **التبادلية**: فمشاكل السياسات العامة تؤثر وتتأثر بعضها بالبعض الآخر فهي متشابكة وذات اجزاء مترابطة من نظام متكامل وليست منفصلة عن بعضها تماماً.

٢- **الذاتية**: بمعنى ان تصنيف الظروف الخارجية والداخلية التي تنشأ عنها مشاكل السياسات العامة وتفسير تلك الظروف وتقييمها تتم وفق الخبرات الذاتية او الشخصية للقائمين بصياغة السياسات العامة، أي ان لشخصية راسم السياسات العامة ومحللها واتجاهاته تأثير واضح في تفسير مشاكل السياسة العامة وتحليلها، وتحديد اسلوب معالجتها.

٣- **الوضعية**: أي ان مشاكل السياسات العامة في الغالب تكون من صنع الافراد او الجماعات، فهي توجد اينما وجدت التجمعات البشرية.

٤- **الديناميكية**: ويقصد بها ان لمشاكل السياسات العامة حلولاً بقدر التعاريف المحتملة لها، بمعنى انه لايمكن الجزم بوجود حدود بينه او علاج محدد لأية مشكلة من مشاكل السياساتالعامة.

ثانياً: انواع مشاكل السياسات العامة:

يمكن أن نميز بين المشاكل او المطالب وفق مداخل عديدة لعل أهمها، مدخل الشمولية ومدخل الموارد، ومدخل البيئة (النطاق). فمن حيث الشمولية، يمكن تصنيفها الى مجموعتين: المشاكل الخاصة، والمشاكل العامة.

فالمشاكل الخاصة: وهي تلك المعاناة او المطالب التي تخص شخصاً واحداً من افراد المجتمع، فعدم حصول احد افراد المجتمع على دواء معين، هي قضية متعلقة به فقط، ولا تهم غيره، فهي اذن مشكلة خاصة. ما تسريح (عامل) وطرده من العمل، هي قضية لاتخص احداً غير ذلك العامل، اما المشكلة العامة: فهي تلك التي تتأثر بها مجموعة من الافراد وليس فرداً واحداً، وكلما زاد عددهم، اصبحت اكثر اهمية لدى صانعي السياسات العامة ومنفذيها، ففي مثالنا اعلاه، لو ان مجموعة كبيرة من المرضى لم يوفقوا للحصول على الدواء فإن ذلك يمكن ان يتحول الى مشكلة عامة كذلك الحال لو ان عدداً من المنظمات العامة او الخاصة او كليهما، قامت بتسريح نسبة كبيرة من العاملين فيه لظروف معينة، فإن ذلك قد يخرجها من دائرة الخصوصية الى دائرة الشمولية فتصبح قضية عامة.

ومن المفيد الاشارة الى ان بعض القضايا الخاصة يمكن ان تتحول الى قضايا عامة، عندما تتوسع دائرة المتأثرين بها، او المتعاطفين معها. فلو أن احد الآباء دفعه التذمر من قيام احد المعلمين بضرب ابنه في قاعة الدراسة، الى الاحتجاج لدى الجهات المعنية، (كمديرية التربية، او ممثل منطقته في المجلس الوطني) فإن ذلك لن يخرج تلك المشكلة من خصوصيتها لعدم اثارتها الاهتمام من لدن راسمي السياسات العامة، ولكن لو ان هذا الاب تصرف بشكل آخر، واتصل باولياء امور التلاميذ الآخرين، واقنعهم بأن ابناءهم سيكونون عرضة للضرب ايضاً، ان لم يقوموا بعمل ما وافلح في اقناعهم بذلك وحصل على تأييدهم له، وتعاطفهم معه، واستطاع ان يرفع مذكرة باسمهم جميعاً الى الصحافة، والجهات الحكومية المعنية، فتصل الى راسمي السياسات العامة وكأنها مشكلة جماعية وذلك لاتساع دائرة المتأثرين بها، وعندئذ تتحول الى قضية او مشكلة عامة.

اما من حيث المجال، فيمكن تقسيمها الى نوعين هما: (اندرسون: ١٩٩٩:٧٩).

- **المشاكل الاجرائية**: وهي تلك القضايا المتعلقة بكيفية قيام الحكومة واجهزتها المتنوعة، بتنظيم شؤونها، وادارة اعمالها وانشطتها المتنوعة.

ط- **المشاكل الاساسية**: وهي القضايا التي تتعلق باهتمامات افراد المجتمع، كحرية الرأي، والتلوث البيئي، والاجور، والامن الداخلي وغير ذلك.

ويمكن تصنيف المشاكل او القضايا من حيث الموارد وتوزيعها الى ثلاث مجموعات هي: (lowi: 1964: 682).

- **المشاكل التوزيعية**: وهي التي تتعلق بكيفية توزيع الموارد بين الافراد او الجماعات او الاقاليم مثل مطالب مدينة بالسيطرة على الفيضان، واخرى بمعالجة قلة المياه، او مطالب المستوردين بتخفيض الضرائب الكمركية، والمنتجين المحليين بزيادتها، وغير ذلك.
- **المشاكل التنظيمية**: وهي التي تتعلق بادارة وتنفيذ التصرفات او النشاطات العامة، او وقفها، او الحد من تدخل الآخرين في بعض المجالات. كمطلب الصناعيين، واصحاب الشركات بالحد من تدخل نقابات العمال) او اصحاب السيارات القديمة بوقف اجراءات ترحيلها من العاصمة او من بعض المدن الكبيرة الى مدن صغيرة او غير ذلك.
- **مشاكل اعادة التوزيع**: وهي تلك التي تختص بنقل الموارد المتاحة من منطقة لأخرى، واعادة توزيع بعض المصادر او الموارد المتوفرة في منطقة ما الى المناطق التي تفتقر اليها لتحقيق العدالة الاجتماعية. مثال ذلك اعادة توزيع القوة العاملة الماهرة المتوافرة في العاصمة على المحافظات الاخرى أو اعادة توزيع اساتذة الجامعات والمختصين من اطباء ومهندسين بين الجامعات والاقاليم، والمنظمات التي تعاني من النقص لهذه الفئات، او إقامة مصانع في بعض المدن التي تشكو من البطالة، او قلة فرص العمل فيها او فرض ضرائب تصاعدية لتقليل الفوارق بين الدخول، وغير ذلك.

اما من حيث النطاق، فيمكن تقسيمها الى مجموعتين هما:

- **المشاكل الداخلية**: وهي القضايا التي تتعلق بمواطني الدولة ذاتها، كتلك المتصلة بالصحة، والتعليم، والامن الداخلي والضرائب، والنقل والمواصلات، والبيئة، والزراعة، وغيرها.
- **المشاكل الخارجية**: وهي تلك التي ترتبط بعلاقة الدولة مع الدول الاخرى كدول الجوار او غيرها، مثل مشاكل الانهار والمياه الدولية، الملاحة البحرية، الحدود الاقليمية بين الدول، الصيد في البحار والانهار الدولية، التهريب وغيرها كثير.

ثالثاً: صياغة مشاكل السياسات العامة:

يمكن النظر الى صياغة المشكلة في التحليل الاداري والسياسي على أنها عملية تتكون من ثلاث مراحل تتصف بعلاقاتها المتداخلة وهي:-

١- تحديد الاطار العام للمشكلة (تأطير المشكلة).

٢- تحديد جوهر المشكلة (طبيعة المشكلة).

٣- فهم أو إدراك المشكلة (الاستيعاب الشامل للمشكلة).

وعلى الرغم من أن صياغة مشاكل السياسات العامة يمكن أن يبدأ من أية مرحلة من هذه المراحل الثلاث إلا أن ذلك يتطلب معرفة الظروف المسببة لها، بعد ذلك ينتقل الباحث للمشكلة نفسها، لتحديد طبيعتها. أي هل أن المشلة ذات طبيعة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية... الخ.

فإذا كانت المشكلة أقتصادية على سبيل المثال، فإن المحلل سوف يقوم بتفسيرها وفهمها في ضوء العوامل المرتبطة بتوزيع الموارد الاقتصادية وأستخدامها، أما اذا كانت المشكلة ذات طبيعة أجتماعية أو سياسية، فإن المحلل سيحاول فهمها في ضوء نظام توزيع السلطة والنفوذ بين جماعات المصالح والنخب والطبقات الاجتماعية المتنافس، خصوصاً اذا أخذنا بنظر الاعتبار أن للمبدأ السياسي أو العقيدة التي يؤمن بها المحلل أثراً كبيراً على تحديده لمفهوم المشكلة وبالتالي تفسيرها وفهمها. ولتوضيح أهمية أعتناق فكرة أو مبدأ معين من قبل المحلل في تحديد المفهوم (الاطار العام) للمشكلة، يمكن على سبيل المثال استخدام واحد او اكثر من المداخل في تعريف مفهوم مشكلة الجريمة وتحديدها:-

١- وجود الجريمة يعبر عن حالة عامة موجودة في جميع المجتمعات.

٢- وجود الجريمة يعبر عن تدني المستوى المعاشي والاجتماعي.

٣- انخفاض مستوى اداء الموسسات المسؤولة عن مكافحة الجريمة.

ان اياً من هذه الاسباب لمشكلة الجريمة يعكس لنا المعتقدات ووجهات النظر التي يؤمن المحلل بها. فالمحلل يختار التعريف الذي ينسجم مع المبدأ الذي يؤمن به، او التعريف الذي ينسجم مع المعتقدات والافكار السائدة في المجتمع. فعندما نرجع اسباب الجريمة الى كونها حالة عامة في المجتمع، فإن هذه النظرة سوف لاتعس واقع حال المشكلة او حقيقتها،

بل قد تقود الى عدم الايمان بأهمية المطالب الخاصة بالحد من الجريمة. اما اذا اردنا ان نرجع هذه المشكلة الى الفقر، فإن ذلك سيوجه اهتمام المعنيين الى بعض الافتراضات المهمة التي تتعلق بالتنمية وعدم التوزيع العادل للدخل. وهكذا كلما تعددت وجهات النظر، تعددت المفاهيم الخاصة بالمشكلة قيد الدراسة... وازداد عمق فهم الباحث او المحلل لجوهر المشكلة. بعبارة اخرى، يستطيع الباحث في ضوء معرفته بالظروف والاسباب المتنوعة تأطير وتحديد طبيعة المشكلة، وبالتالي التوصل اى فهم واستيعاب شامل لها ومن الجدير بالملاحظة ان المحلل يواجه عند تحديده لمفهوم المشكلة مخاطرة استخدام المفهوم او المبدأ غير المناسب في تأطيره لها. كذلك يواجه الباحث عند تحديده لجوهر المشكلة مخاطرة احتمال اختيار النموذج غير المناسب للجوهر. (Mitroff and Kilman: 1978: 116-128).

من هذا يتضح ان كل مرحلة من مراحل الصياغة تتطلب مهارات منهجية مختلفة، مثال ذلك، ان المهارات المطلوبة لتحديد جوهر المشكلة تتطلب من الباحث معرفة في الفلسفة والاخلاق والرياضيات والاحصاء والاقتصاد وغيرها من حقول المعرفة الاخرى. ولتوضيح ذلك فإن الباحث سيتناول نماذج واساليب صياغة مشاكل السياسات العامة وكالآتي:

أ- النماذج المستخدمة في صياغة السياسات العامة:

تعبر نماذج السياسات العامة عن بيانات او عروض مبسطة لجوانب مختارة من ظروف المشكلة لتحقيق اهداف معينة، وقد تكون هذه النماذج على شكل مفاهيم او رسوم بيانية او معادلات رياضية، تستخدم ليس فقط في الوصف والتفسير وانما ايضاً في التنبؤ، اذ ان هذه النماذج تستخدم لتبسيط المشكلة وتسهيل مهمة التعامل مع متغيراتها المتنوعة. كذلك تساعد في التمييز بين الخصائص الضرورية وغير الضرورية لظروف المشكلة، وتوضح العلاقة بين المتغيرات المهمة، وتفسير وتوقع نتائج الخيارات المتنوعة. وقد يكون لها دور ابداعي في تحليل السياسات العامة من خلال اجبار المحلل على صياغة فرضيات واضحة عن المشكلة وتحديد الافكار والطرق المعتمدة في التحليل. ومما تجدر الاشارة اليه ان مدى او درجة الوثوق في النماذج، تعتمد على دقة الافتراضات الموضوعة، ومدى ملائمة النموذج المختار من قبل المحلل (٧).

ويمكن تصنيف النماذج الى نماذج وصفية ونماذج معيارية. والنماذج الوصفية تهدف

الى تفسير اسباب ونتائج وخيارات السياسات العامة، أي أنها تستخدم للتدليل على مخرجات الافعال السياسية، والدليل الاحصائي الذي تصدره هيئة التخطيط سنوياً خير مثال على ذلك. اما النماذج المعيارية، فإن الهدف الرئيسي لها ليس فقط التفسير او التوقع، بل تزويد المحلل بالقواعد والتوصيات التي من شأنها تعظيم بعض القيم المهمة، كما هو الحال في نماذج نظرية الانتظار، او نماذج التخزين، او تحليل التكاليف والمنافع... وغيرها، وابسط واشهر هذه النمتاذج هو نموذج الفائدة المركبة لتعدد مجالات استخدامه.

من جانب آخر، فإن نماذج السياسات العامة سواء كانت وصفية أو معيارية يمكن أن تصنف أيضاً وفقاً لصيغة التعبير عنها بثلاثة نماذج رئيسية هي: لفظية ورمزية واجرائية، فالنماذج اللفظية يعبر عنها يومياً بلغتنا العادية بدلاً من استخدام لغة المنطق والرياضيات، وعند استخدام النماذج اللفظية فإن المحلل يعتمد على التقديرات المنطقية للوصول الى توقعات معينة ومن ثم التقدم بالتوصيات اللازمة، فالاحكام المنطقية تنتج حوارات سياسية مقنعة تقريباً، مع توقف ذلك على الظروف المحيطة بدلاً من اعتماد ذلك على النتائج التي تعرض بصيغة قيم رقمية. وتمتاز هذه النماذج بسهولة فهمها بين المتحاورين. كما أن كلفتها تكون قليلة نسبياً، أما محدداتها فهي أن الحجج التي تنشأ عنها قد تكون ضمنية أو خفية، مما يجعل من الصعوبة الالمام بجوانب الحوارات السياسية جميعها. ومن الامثلة على ذلك الحوارات التي تجري في قطر ما لصالح أو ضد اقامة صناعات معينة تفضي الى توقعات وتوصيات معينة تتصف بعموميتها.

في حين تستخدم النماذج الرمزية، الرموز الرياضية لوصف العلاقات بين المتغيرات الرئيسة التي تخص المشكلة قيد الدرسة. فالتنبؤات والحلول المثالية يتم الحصول عليها من هذه النماذج الرمزية بأستخدام الطرائق الاحصائية والرياضية. وهذا النوع من الاساليب يكون من الصعوبة فهمه من قبل الاشخاص غير المتخصصين بما في ذلك راسمي السياسات العامة وهو أهم محدد لأستخدامها.

ومن النماذج الرمزية التي ذكرت سابقاً والمصممة لأغراض معيارية هو نماذج الفائدة المركبة وتوجد نماذج رمزية اخرى ذات اهداف وصفية اكثر شيوعاً واستخداماً منها نموذج المعادلة الخطية.

وتستخدم النماذج الاجرائية سلسلة من الاجراءات لتمثيل العلاقة بين المتغيرات التي يعتقد انها تخص المشكلة قيد الدراسة. فالتنبؤات والحلول المثالية يمكن الحصول عليها بالتحقق والمحاكاة من خلال مجموعة من العلاقات المحتملة، مثال ذلك، النو الاقتصادي أو استهلاك الطاقة في السنوات المقبلة، اذ لايمكن وصفها بشكل مناسب لعدم توافر معلومات موثوق بها، فأساليب المحاكاة والتحقق يمكن استخدامها للحصول على تنبؤات بديلة تحت مجموعة متنوعة من الافتراضات. والخلاف الرئيسي بين النماذج الرمزية والاجرائية هو ان الاولى تستخدم بيانات واقعية في تقدير العلاقات بين متغيرات السياسات العامة، بينما تفترض النماذج الثانية مثل هذه العلاقة (تحاكي). وتكمن قوة النماذج الاجرائية في امكانية اجراء التحقق والمحاكاة بشكل فعال اما نقاط الضعف فتتمثل في صعوبة الحصول على بيانات او حوارات تبرر الافتراضات، ومما يجدر الاشارة له، ان احد اشكال هذا النوع من النماذج هو شجرة القرارات (Macrace and Wilde: 1979: 99-115).

ب- أساليب صياغة مشاكل السياسات العامة:

أن صياغة المشكلة ماهي إلا عملية وضع المفاهيم المتنوعة. للمشكلة وأختيار أحدها، فالصياغة كما ذكرنا سابقاً تتضمن ثلاث مراحل مترابطة هي، الاحساس بالمشكلة وتحديد إطارها، وتحديد خصائص أو طبيعة المشكلة التي يستطيع المحلل عبرها الحصول على المعلومات المتعلقة بالحالة (ظروف المشكلة) وجوهر المشكلة، والمرحلة الثالثة تتمثل بفهم وأستيعاب المشكلة. وهناك العديد من الاساليب التي يمكن أستخدامها للأحساس بالمشكلة وتأطيرها وتحديد طبيعتها، علماً ان أياً من هذه الاساليب يتضمن أهدافاً وأجراءات ومعايير خاصة بالاداء تختلف عن بعضها البعض، يضاف الى ذلك أنها صممت لمساعدة المعنيين في هذا المجال على دراسة وتحليل السياسات العامة وتقليل أحتمالية الوقوع في خطأ أختيار حل صحيح لمشكلة خاطئة. وسيتم تناول أهم هذه الاساليب وهي:-

- **التحليل التصنيفي** (Classification Analysis): يعد التحليل التصنيفي أحد الاساليب المهمة في توضيح المفاهيم التي تستخدم لتعريف وتصنيف مشاكل السياسات العامة وإن هذا الاسلوب يعتمد على أجرائين مهمين هما: التقسيم المنطقي، والتصنيف المنطقي. فعند اختيار شريحة أو طبقة أجتماعية معينة والقيام بتجزئتها الى فئات صغيرة

تسمى مثل هذه العملية بالتقسيم المنطقي، وعلى العكس عند توحيد الحالات المتشابهة أو الاشخاص أو الأهداف في مجاميع أو فئات أكبر يطلق على هذا تسمية التصنيف المنطقي. أن اساس أي تصنيف يعتمد على هدف المحلل وعلى معرفته بالمشكلة قيد البحث أو الدراسة. فلو أخذنا مجتمع ما على سبيل المثال، وقسمنا هذا المجتمع الى فئتين، أحدهما فوق خط الفقر والاخرى تحته، فإذا توقفنا عند هذا التقسيم فسنتوصل الى نتيجة أن أجمالي حالة الفقر في هذا المجتمع أخذت بالزيادة أو النقصان عند المقارنة بالاعوام السابقة. وقد يرجع ذلك الى أمكانية أو عدم أمكانية النظام السياسي والاقتصادي في أحراز أو عدم أحراز تقدم ملموس في الحد من مشكلة الفقر. من جهة أخرى لو تعمقنا في لتقسيم وقمنا بتقسيم كل فئة من الفئتين أعلاه الى فئتين فرعيتين وذلك بالاعتماد على مستوى الدخل قبل وبعد تنفيذ البرامج في تاريخ معين، يتم التوصل الى مفهوم جديد لمشكلة الفقر يختلف عن المفهوم السابق، فالمحلل هنا قد يستنتج – بدون شك – أن قلة عدد العوائل الفقيرة يرجع بالاساس الى برامج السياسات العامة الهادفة الى الحد من مشكلة الفقر أو بالعكس.

وهناك مجموعة من القواعد يمكن الاعتماد عليها في التصنيف، أذ ان هذه القواعد تساعد الباحث أو المحلل في التأكد من أن نظام التصنيف المستخدم يتميز بصلته بالمشكلة قيد الدراسة أو البحث. ومن هذه القواعد الصلة أو العلاقة بالمشكلة. وتعني هذه القاعدة أن أساس التصنيف يجب أن يكون مطابقاً لهدف المحلل وطبيعة ظروف المشكلة. أي أن الفئات الرئيسية والفرعية يجب أن تنسجم مع واقع المشكلة، وبما أن المعرفة للحالة أو المشكلة تعتمد الى حد ما على المفاهيم المستمدة من الخبرة الشخصية للمحلل، إذ لايوجد منهج واحد يمكن من خلاله فقط تصور المشكلة بشكل صحيح. مثال ذلك، قد تصنف مشكلة الفقر على أنها ناجمة عن عدم كفاية الدخل، أو الحرمان من التعليم، أو البطالة... الخ. وهناك قاعدة أخرى هي الشمولية، أي يجب أن يتميز نظام التصنيف بالشمول، وهذا يعني شمول جميع الحالات أو المواضيع أو الاشخاص بالدراسة. ففي المثال السابق حول مشكلة الفقر يجب على المحلل ان يعتمد تصنيف لايدع عائلة في المجتمع خارج التصنيف والقاعدة الثالثة هي عدم التدخل، اي يجب على المحلل أن يتنبه الى أن كل موضوع أو حالة يجب أن تصنف مرة واحدة فقط، أي يدخل ضمن فئة واحدة من فئات نظام التصنيف. فعند تصنيف عوائل المجتمع في مثال الفقر، فإن كل عائلة يجب أن لاتدخل ضمن أكثر من فئة واحدة. والثبات

يمثل القاعدة الرابعة، وعلى المحلل وفق هذه القاعدة أعتماد مبدء واحد من مبادىء نظام التصنيف عند تصنيف فئات المجتمع، وخرق هذه القاعدة سيؤدي الى تداخل هذه الفئات مع بعضها البعض مما يجعل التصنيف المعتمد عديم الجدوى، ولايضاح ذلك. نعود الى المثال السابق، فلغرض منع حالة التداخل يجب اعتماد مبدء واحد في تصنيف المجتمع الى فئتين رئيسيتين وهو خط الفقر ولانعتمد مبدءاً آخر لتقسيم المجتمع نفسه الى فئتين رئيسيتين في الدراسة نفسها أو التحليل، ويجوز اعتماد مبدء آخر عند تقسيم كل من الفئتين الرئيسيتين الى فئتين فرعيتين كأعتمادنا مبدأ برامج المعونة الحكومية كما في المخطط رقم (١). والقاعدة الاخيرة، هي التدرج الهرمي، وفقاً لهذه القاعدة، فإن مستويات التصنيف (الفئات الرئيسة، الفئات الفرعية والثانوية) يجب أن تحدد بوضوح، عملاً

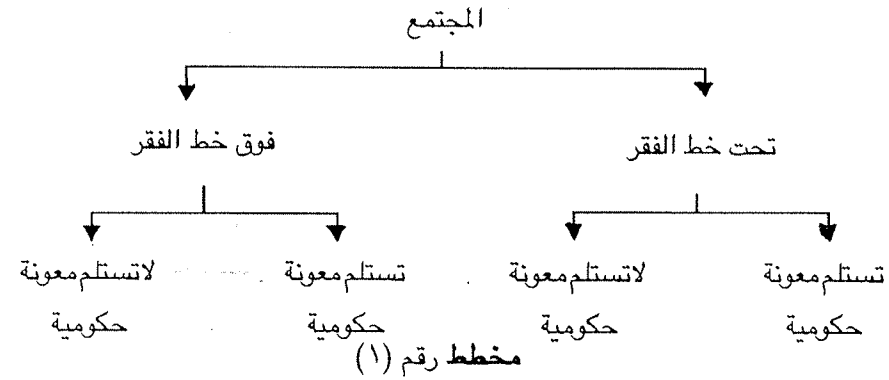

مخطط رقم (١)

بالقاعدة التي تقول (ان الكل يساوي الجزء، ولكن الجزء لايساوي الكل)، بمعنى ان التصنيف المعتمد في دراسة اية مشكلة من مشاكل السياسة العامة يجب ان يتضمن الفئات المكونة للمجتمع كلها، وبحسب تدرجها الهرمي لأعطاء صورة شاملة عن المشكلة قيد الدراسة. ومن أشهر الطرائق التي تستخدم في التحليل التصنيفي، هي تلك التي تهتم بدراسة العلاقات بين المجموعات الرئيسة والمجموعات الفرعية وهي شبيهه بتصنيف المجتمع الى فئات رئيسة وفرعية والمخطط رقم (٢) يوضح ذلك.

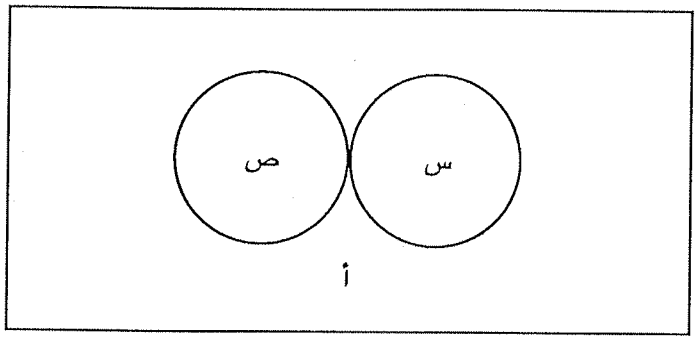

مخطط رقم (٢) مخطط أتحاد المجموعات

حيث يمثل (أ) المجتمع الكلي، اما (س، ص) الموجودين داخل المستطيل فهما يمثلان المجموعتين الرئيسيتين أو الفئتين الرئيسيتين في مثالنا السابق (فوق خط الفقر، وتحت خط الفقر). كما ان هاتين المجموعتين يمكن أن تتقاطعا لتكوين مجموعة فرعية كما في المخطط رقم (٣). وان هذه المجموعة الفرعية تجمع خصائص الفئتين الرئيسيتين. فالعوائل غير الفقيرة من المجموعة (س)، والعوائل الفقيرة من المجموعة (ص)، واللتان تستلمان المعونة الاجتماعية من الحكومة تلتقيان في (د) من المخطط (٣)، لتنتج عنهما مجموعة أو فئة فرعية. (Kerlinger: 1973: 50-54).

وبأختصار يمكن القول ان التحليل التصنيفي بوصفه اسلوباً يمكن ان يعتمد عليه في توضيح المفاهيم وعلاقاتها مع بعضها.

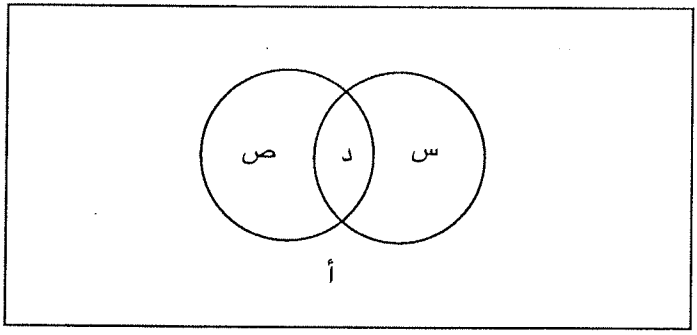

مخطط رقم (٣) تقاطع المجموعات

- **التحليل الهرمي** (Hierarchy Analysis): هو احد الاساليب المعتمدة لتحديد الاسباب المتنوعة للظروف المكونة للمشكلة، اذ انه يساعد المحلل على تحديد أو تأطير ثلاثة انواع من الاسباب وهي: الاسباب المحتملة، الاسباب الظاهرة، والاسباب الفعلية أو الحقيقية (التي يمكن السيطرة عليها). فالاسباب المحتملة هي الاحداث أو الافعال التي تساهم في حدوث المشكلة أو تهيئة الظروف المسببة لها، من بعيد. مثال ذلك، ان عدم الرغبة في العمل، البطالة، توزيع السلطة والثروة هي من الاسباب المحتملة لحدوث الفقر. اما الاسباب الظاهرة فهي تلك الاحداث التي يعتقد انها ذات تأثير مهم في حدوث المشكلة أو المساهمة في تهيئة ظروفها المسببة، ففي مثالنا اعلاه، لايمكن اعتبار عدم الرغبة في العمل من الاسباب الظاهرة لمشكلة الفقر بينما يمكن ذلك بالنسبة للبطالة أو توزيع الثروة بين فئات المجتمع، أما الاسباب الفعلية فهي تلك الاحداث او الافعال التي يمكن اخضاعها لسيطرة راسمي السياسة العامة، مثال ذلك، البطالة، اذ تعد سبباً ظاهرياً يمكن السيطرة عليه.

ومما تجدر الاشارة اليه هو ان القواعد التي تستخدم في التحليل الهرمي للمشكلة هي نفسها المستخدمة في التحليل التصنيفي التي مر ذكرها آنفاً، كالصلة، والشمولية، والثبات، وعدم التداخل، والتسلسل الهرمي. غير ان الخلاف الرئيسي بين هذين النوعين في التحليل هو ان التصنيفي يتضمن تقسيماً وتصنيفاً عاماً للمفاهيم، بينما يتضمن التحليل الهرمي تحديداً للمفاهيم الخاصة للاسباب المحتملة والظاهرة، والاسباب التي يمكن السيطرة عليها (O's haughnessy: 1973: 69-80). ولتوضيح اسلوب التحليل الهرمي يمكن ملاحظة المثال التالي حول اسباب الحريق:

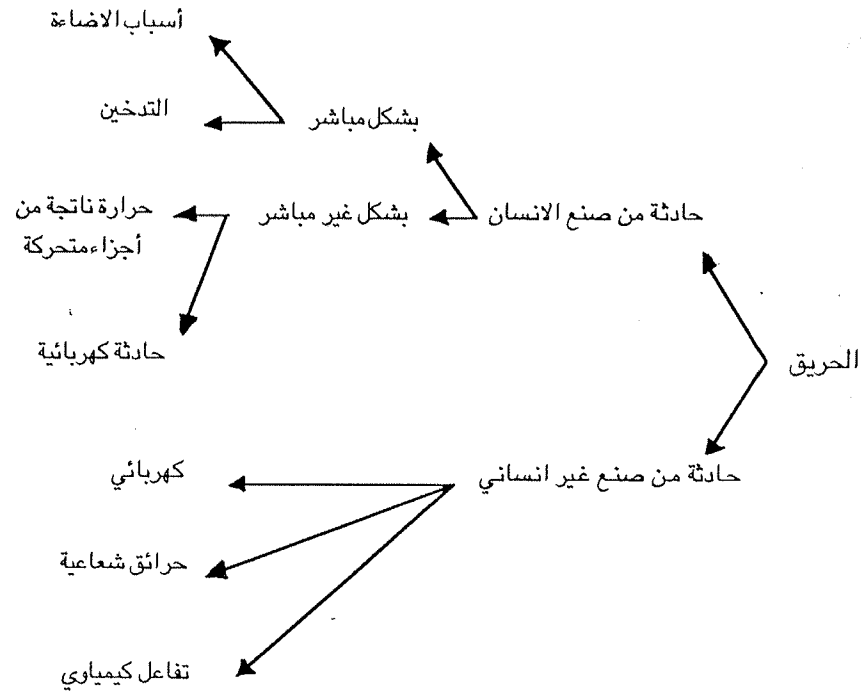

مخطط رقم (٤) تحليل هرمي لاسباب الحريق

– **التَّحليلُ بأسلوب التَّماثُل أو التشابُه:** (Synectics analysis): وهو أحد الاساليب المصممة لتعزيز حالة أدراك المشاكل المتشابهة، فهي تشير عبارة اخرى الى عملية البحث عن المتشابهات التي يمكن ان تساعد الباحث على أستخدام القياس في صياغة مشاكل السياسات العامة. وهناك العديد من الدراسات التي أظهرت الفشل في أدراك العديد من المشاكل التي تبدو لنا أنها جديدة هي في الواقع سبق وأن واجهها المجتمع نفسه أو مجتمع آخر. ان العديد من المشاكل القديمة قد تتضمن حلولاً محتملة لمشاكل تبدو انها جديدة، أن هذا النوع من التحليل يعتمد على الافتراض القاضي بأن معرفة علاقات التشابه او التماثل بين المشاكل ستزيد من قدرات المحلل في معالجة مشاكل السياسات العامة .(Dunn: 1979: 126-127)

يجد المحلل ثلاثة أنماط من القياس عند أعتماده هذا الاسلوب في صياغة مشاكل السياسات العامة، فالقياس الشخصي هو أحد هذه الانماط، اذ يعتمد المحلل الى تصور نفسه وكأنه أحد المستفيدين أو المتضررين من السياسات العامة (أي أسلوب تقمص الدور)، وهذا يساعد الباحث كثيراً في معرفته لابعاد المشكلة قيد الدراسة. أما النمط الثاني فهو القياس المباشر، ووفقاً لهذا النمط من القياس يقوم المحلل بالبحث عن أوجه الشبه في العلاقات بين أثنتين أو أكثر من الظروف المسببة للمشاكل المتشابهه، فعند صياغة مشكلة الادمان على استخدام الادوية، قد يستخدم المحلل القياس المباشر بالاعتماد علي الخبرات المستمدة من الامراض المعدية. أما النمط الثاني فهو القياس التخيلي، وفي هذا النمط يكون للمحلل الحرية الكاملة في اكتشاف حالات التشابه بين ظروف المشاكل والحالات التصورية أو التخيلية لبعض الامور او المسائل المشابهه، مثال ذلك، عند صياغة البرامج الدفاعية الخاصة لمواجهة هجوم عسكري من بلد مجاور، يعتمد المحلل على تصوراته وتخيلاته لصياغة هذا النوع من المشاكل (Raymond: 1970: 4).

ان اعتماد هذا الاسلوب في صياغة المشاكل يماثل بقية الاساليب الاخرى، اذ يعتمد على قدرة المحلل على ايجاد قياس مناسب؛ ولهذا السبب، فإن هذا النوع من التحليل مقيد بمدى أمكانية المحلل على توليد أنواع مختلفة من القياسات لمشكلة معينة، ومن المصاعب التي تواجه هذا النوع من التحليل هو عدم وجود ما يضمن للمحلل عند استخدامه لانماط القياس المختلفة الحصول على صياغة مناسبة للمشكلة، اذ يتوقف مدى نجاح الباحث في ذلك على أمكانيته وسعة خياله في ادراك المشاكل المتشابهه.

– **تحليل تداعي الافكار** (Brainstorming Analysis): أن هذا النوع من التحليل يولد أفكاراً وأهدافاً وستراتيجيات تساعد في تحديد وتأطير ظروف المشكلة فهو يستخدم للحصول على عدد كبير من الافتراضات ذات العلاقة بالحلول المحتملة للمشكلة. أن تبني هذا النوع من التحليل يتطلب تمثيل الجماعات التي تشترك في التحليل بأشخاص تنسجم خبراتهم ومعارفهم مع طبيعة الحالة أو المشكلة قيد الدراسة، أما عملية توليد الافكار فيجب أن تتم بشكل منفصل (مستقل) عن عملية التقييم الخاصة بها. كما أن البيئة التي تجري فيها النقاشات أو الحوارات يجب أن تكون مفتوحة وذلك لفتح المجال أمام توليد

الافكار بحرية. هذا بالاضافة الى أن مرحلة تقييم الافكار يجب أن تبدأ مباشرة بعد الانتهاء من مرحلة توليد الافكار. وفي نهاية مرحلة التقويم، تقوم المجموعة بترتيب الافكار بحسب أولويتها، وتوحيدها في مقترح يتضمن أطار المشكلة والحلول المقترحة لها.

ويمكن أن يتم هذا النوع من التحليل بشكل غير منظم، كما هو الحال عند مناقشة بعض مشاكل السياسات العامة من قبل مجموعة من المتخصصين، فالافكار التي تولد هنا هي حصيلة التفاعل بين هاتين المجموعتين. أو يتم بشكل منظم وذلك عبر أستخدام أو اعتماد بعض الاساليب في تنسيق أو تركيز نقاشات المجموعة التي أختيرت لهذا الغرض، وغالباً ما يتم ذلك من خلال الحلقات النقاشية (أو السيمنارات) المنظمة التي تجمع المتخصصين.

وينفرد هذا النوع من التحليل عن بقية الانواع الاخرى في تركيزه على خبرات الجماعة بدلاً من الخبرة الفردية، مع أن تقييم الصياغة للمشكلة والحلول المقترحة لها يتم في ضوء حالة الاجماع بين أعضاء المجموعة. ومن المحددات الرئيسة لهذا النوع من التحليل هو ان الاتفاق بالاكثرية بين أعضاء المجموعة يفوت على المعنيين فرصة الاستفادة من حالات الاختلاف التي قد تقود الى توليد أفكار جديدة يمكن الاستفادة منها في إيجاد صياغة وحلول أفضل للمشكلة قيد الدراسة أو البحث (Dunn: 1979: 128).

– **التَّحليلُ الافتِّراضي** (Assumptional Analysis): يهدف هذا الاسلوب من التحليل الى التوليف بين الافتراضات المتناقضة أو المتعارضة حول مشاكل السياسات العامة. ويعد التحليل الافتراضي في نواح عديدة أكثر الاساليب شمولا في صياغة مشاكل السياسات العامة وذلك لاحتوائه على الاجراءات التي تستخدم من قبل الاساليب الاخرى جميعها، مع تركيزه على الجماعات، الافراد، أو كليهما.

ويمتاز هذا الاسلوب بأنه مصمم لمعالجة المشاكل الغامضة أو غير المحددة بدقة، وهي المشاكل التي لم يتفق محللو السياسة العامة أو راسميها، والمستفيدون والمتضررون منها حول صياغة موحدة لها.

وأهم ما يميز هذا الاسلوب هو ابتداؤه بالتوصية بالحلول اللازمة لمواجهة المشكلة بدلاً من وضع الافتراضات، لكون المعنيين (المستفيدين والمتضررين والمسؤولين عن أتخاذ القرارات) يدركون الحلول المقترحة أكثر من أدراكهم للافتراضات الاساسية. بعبارة أخرى يبدأ هؤلاء

بالحولو المألوفة لتكون مرجعاً لهم في تحديد الافتراضات الاساسية للمشكلة. والميزة الثانية، تتمثل بالتركيز قدر الامكان على البيانات أو المعلومات ذات الصلة بالمشكلة، ويعود ذلك الى ان الخلاف حول تحديد أطار مشاكل السياسات العامة لم يكن في أغلبه حقيقياً، بل أنه موضوع يتضمن تفسيرات متناقضة للبيانات نفسها. وعلى الرغم من أن البيانات والافتراضات والحلول المقترحة تبدو مترابطة مع بعضها، ألا أنه لايمكن القول بأن البيانات وحدها هي التي تحكم عملية تأطير وتحديد المشكلة، أذ أن للافتراضات التي يضعها المحلل والمعنيون دوراً مهماً في هذا المجال.

وفيما يتعلق بأجراءات هذا الاسلوب فأنها تتضمن: تحديد المعنيين، ومسح، وموازنة، وتجميع، وتركيب الافتراضات. فبالنسبة لتحديد المعنيين يقصد به المستفيدين والمتضررين وصانعي القرار في هذا المجال. أي بعبارة أخرى، الجماعات، والافراد المتأثرين، والمؤثرين بصياغة المشكلة وحلها. ويكون ترتيبهم بحسب درجة تأثيرهم وتأثرهم بالمشكلة موضوع الدراسة. أما مسح الافتراضات، فإنه يتطلب أن يكون لكل حل من الحلول المقترحة من قبل المعنيين قائمة بالافتراضات لغرض الاعتماد عليها في التوصية بالحلول، فعند تحديد كل الافتراضات الخاصة بمشكلة التلوث مثلاً أو أية مشكلة أخرى فأن ذلك سيساعد على تعيين خصائص المشكلة المتعددة، مما يسهل على الباحث أو المحلل وضع توصية لكل محدد من محددات المشكلة قيد الدراسة.

أما مقارنة الافتراضات، فأنها تتطلب قيام المحلل بمقارنة وتقويم التوصيات وأفتراضاتها الاساسية مع بعضها، ويتم ذلك عبر الموازنة المنظمة للافتراضات ومضاداتها، فأذا كان الافتراض المضاد غير محتمل أو غير ممكن تصديقه، لايؤخذ بنظر الاعتبار، أما أذا كان هذا الافتراض محتملاً، فيأخذ بنظر الاعتبار لتحديد أطار جديد، وحلول جديدة للمشكلة المعينة. وعند أنجاز اجراءات الموازنة، فإن الحلول المقترحة المستنتجة من المراحل السابقة يتم جمعها. لتناقش الافتراضات الخاصة بها، وترتب بحسب أهميتها للمعنيين. ومما تجدر الاشارة اليه أن الهدف الاساس لهذا الاجراء هو أيجاد مجموعة من الافتراضات يتفق عليها، أو يقبل بها أكبر عدد ممكن من المعنيين بالمشكلة.

وأخيراً فإن الاجراء النهائي هو وضع إطار جديد لحل المشكلة، أي أن تركيب مجموعة

من الافتراضات المقبولة يمكن أن تكون اساساً لايجاد مفهوم جديد للمشكلة، وتحديد المسائل والقضايا ذات العلاقة بطبيعة المشكلة، واقتراح الحلول التي يتفق عليها غالبية المعنيين بالسياسات العامة (mitroff and Emshoff: 1979: 1-2).

يتضح من ذلك أن هناك أساليب متعددة يمكن الاعتماد عليها في تأطير وتحديد طبيعة مشاكل السياسات العامة، تتضمن أهدافاً ومعايير مختلفة يمكن تبنيها من قبل المعنيين في هذا المجال في تحديد وصياغة هذا النوع من المشاكل وإيجاد قاعدةواسعة لفهم واستيعاب متغيراتها المتنوعة بما يضمن الحد من أحتمالية الوقوع في أختيار حلول صحيحة لمشاكل لم يتم تحديدها بشكل صحيح.

الإستنتاجات والخاتمة:

١- أن عملية صياغة مشاكل السياسات العامة لاتتبع قواعد محددة، وذلك بسبب التعقيد الذي يتصف به هذا النوع من المشاكل، أذ يصعب معه إستخدام المعالجة المنظمة.

٢- غالباً ما يفشل محللو السياسات العامة والمعنيون (راسمو السياسات العامة، والمستفيدون، والمتضررون) نتيجة أيجادهم حلولاً صحيحة لمشاكل لم يتم تحديدها بشكل صحيح، وليس نتيجة ايجادهم حلولاً خاطئة لمشاكل صحيحة.

٣- تصنيف مشاكل السياسات العامة وفق مداخل عديدة لعل أهمها، مدخل الشمولية ومدخل الموارد، ومدخل البيئة.

٤- أن عملية صياغة المشكلة في السياسات العامة ينشأ عنها العديد من المسائل ذات الاهمية البالغة في منهجية دراسة السياسات العامة، إذ أن كل مرحلة من مراحل الصياغة تتطلب مهارات منهجية مختلفة.

٥- الصياغات المتنوعة لأية مشكلة من مشاكل السياسات العامة تحدد الاساليب التي يمكن أعتمادها في تحديد المسائل والقضايا ذات العلاقة بها، والحلول المقترحة لها.

٦- تصنف نماذج صياغة مشاكل السياسات العامة الى وصفية ومعيارية؛ النماذج الوصفية تهدف الى تفسير أسباب ونتائج خيارات السياسات العامة. أما النماذج المعيارية فإن الهدف الرئيسي لها لايكمن في التفسير أو التوقع فقط بل لتزويد المحلل بالقواعد

والتوصيات التي من شأنها تعظيم بعض القيم المهمة، كما هو الحال بنماذج نظرية الانتظار أو نماذج التخزين وغيرها.

٧- يمكن التعبير عن النماذج الوصفية والمعيارية بثلاث صيغ أو أساليب رئيسية هي: اللفظية والرمزية والاجرائية.

٨- هناك العديد من الاساليب التي يمكن استخدامها للاحساس بالمشكلة وتأطيرها، وتحديد جوهرها أو طبيعتها. كما أن أياً من هذه الاساليب يتضمن أهدافاً ومعايير خاصة بالاداء تختلف عما يتضمنه غيره من الاساليب. يضاف الى ذلك أن هذه الاساليب صممت لمساعدة المعنيين على دراسة وتحليل السياسات العامة وتقليل احتمالية الوقوع في خطأ أختيار حل صحيح لمشكلة لم يتم تحديدها بشكل صحيح.

ان مشاكل السياسات العامة من أعقد أنواع المشاكل التي تواجه الانظمة السياسية والادارية في دول العالم جميعها على حدٍ سواء، ويعود ذلك في أغلبه الى تعدد الجهات والاشخاص المتأثرين بها والمسؤولين عن صياغتها أو وضع الحلول اللازمة لها، ناهيك عن أختلاف آرائهم ورغباتهم ودوافعهم. إذ أن هذه المتغيرات تؤثر الى حدٍ كبير على أسلوب التعامل مع هذا النوع من المشاكل وبالتالي على النتائج التي تتمخض عن تنفيذها.

ان التوصل الى فهم مشترك لطبيعة مشاكل السياسات العامة وأساليب صياغتها يساعد على أيجاد لغة مشتركة يتفق عليها كل من يتعامل مع هذه المشاكل في الصياغة أو أيجاد الحلول اللازمة لها والحد من الصراعات والخلافات التي تفصل بين المتأثرين بها والمعنيين برسمها وتنفيذها.

أن تحقيق هذا الهدف يوفر لنا كثيراً من الجهد والوقت والمال، إذ غالباً ما يعود أخفاق البرامج العامة الى أفتقار تلك البرامج الى الفهم والصياغة الصحيحة للمشاكل التي تعنى بمعالجتها. وهذا لاخفاق ليس بالامر الهين، بل أنه قد يعصف بكيان الكثير من الحكومات والرؤساء، ويعرض المجتمعات لانتكاسات سياسية وأقتصادية واجتماعية وأدا رية تمتد آثارها لحقبة ليست بالقصيرة.

المراجع

1- Smith, David G., "Progmatism And The group Theory of Politics", American Political Science Review, V III, (September, 1964).

2- Lowi, Theodore J., American Business Public Policy: Case Studies And Political Theory, World Politics, X vl, (july, 1964).

3- Dunn, William N., "Public Policy Analysis", (New York: Prentice - Hall, Inc. 1979).

٤- اندرسون، جيمس، "صنع السياسات العامة"، ترجمة الدكتور عامر الكبيسي، ط (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٩٩).

5- Mitroff, Lan L., and Kilman, Ralph H., "Methodologcal Approaches to Social Scial Sciences", (San Francisco: Jossey Bass, 1977).

6- Macrae, Duncan jr., and wilde, James A, Policy Analysis For public Decisions", (Belmont: Wadsworth, Inc., 1979).

7- Kerlinger, Fred N., "Foundations of Behaviorial Research, 2n ed. (New York; Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1973).

8- Oshaughnessy, John, "Inquiry and Decision" (New York: Harper and Row, 1973).

9- Mitroff, Lan I, And Emshoff, James R., "On Stratesic Assumption - Making: A Dialectical Approach To Policy and Planning", Academy of Management Rewiew, 4, 1, (1979).

10- Weimer, David L., And Vinning, Aidan R., "policy Analysis: Concepts And Practice, (New Tersey: Prentice - Hall, Inc., 1989).